

رسالة ملكية
إلى المشاركين في ندوة «الثقافة واللا مركزية»

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رسالة الى المشاركين في اليومين الدراسيين المنعقدين بتطوان تحت الرعاية السامية لجلالته حول موضوع «الثقافة واللامركزية» والمنظمين من طرف وزارة الشؤون الثقافية بتعاون مع وزارة الداخلية والإعلام. وفي مايلي نص الرسالة الملكية التي تلاها وزير الشؤون الثقافية السيد محمد علال سيناصر.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه؛

أيها السادة، أيتها السيدات؛

إنه لمن دواعي مسرتنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى المشاركين في الأيام الدراسية المنعقدة في مدينة تطوان لتدارس موضوع «الثقافة واللامركزية»، وذلك للتعبير عن ارتياحنا لهذه الخطوة الجديدة التي تحققها بلادنا في طريق تدعيم اللامركزية وتوسيع فضائها إلى المجالات الثقافية التي تشكل ركنا أساسيا في تكوين المجتمع المتطور الواعي.

لقد حققت اللامركزية التي جعلناها أحد أركان اختياراتنا السياسية كثيرا من مطامحنا في عدد من المجالات، ومازلنا ندعو ونعمل من أجل ترسيخ تقاليدها وتعميق الوعي بأهميتها في جو الديمقراطية والحرية والكرامة الذي يسود بلادنا، والعمل الدؤوب من أجل بناء الوطن وتحقيق تقدمه وازدهاره في مختلف الميادين.

إن روح الحركية والفعالية التي ما فتئت تطبع الديمقراطية السياسية في بلادنا يجب أن تشمل الميدان الثقافي الواسع النطاق، المتعدد الجوانب، للوصول إلى توفير فرص وإمكانيات أكبر تساعد مواطنينا في مختلف جهات المملكة على العيش في أجواء ثقافية غنية وأصيلة تنمي في نفوسهم الذوق السليم وروح الإطلاع والمعرفة، والحفاظ على كل ماهو تراث حضاري في بلادنا والإسهام في تنميته وتطويره حتى نتمكن بدورنا من أن نسلمه للأجيال القادمة وقد أضفينا عليه ملامح مشرقة من روح أصالتنا وعبقريتنا المتجددة.

لقد عملت اللامركزية التي اعتمدناها منذ وقت مبكر قاعدة أساسية لنظامنا السياسي والاجتماعي على دعم الحريات والديمقراطية وتقوية النظام الاقتصادي، وحررت كثيرا من الطاقات الخلاقة التي تعمل اليوم في شتى الميادين على مجابهة التحدي الذي تواجهه بلادنا. وعلينا اليوم أن نوفر للامركزية الثقافية كل حظوظ النجاح ونمكنها من الآليات الضرورية التي يجب أن تتظافر على إيجادها وتطويرها وزارتنا في الشؤون الثقافية بتعاون وثيق مع الجماعات المحلية التي أكسبتها الأيام والسنون ـ ولله الحمد ـ تجارب مهمة وخبرة واسعة وذلك بمشاركة كل الإرادات الحسنة التي تسعى وتعمل من أجل ترقية الإنسان المغربي وتطوير المجتمع المغربي.

ثم إنه من الواجب على كل جهة من جهات مملكتنا أن تسهر على الحفاظ على مقوماتها وخصوصياتها التراثية حتى تضمن لنفسها الوجود الثقافي الذي يميز شخصيتها ويسهم بالتالي في إغناء

الثقافة الوطنية وخلود التراث الحضاري المغربي . ومن أوكد الواجبات التي تضطلع بها الجماعات المحلية والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، حماية التراث بجميع أنواعه وأشكاله والحفاظ على المآثر التاريخية التي تميز كل جهة من جهات مملكتنا والتي تشكل مظهرا من مظاهر ثقافتنا الوطنية الأصيلة والمتنوعة ورافدا من روافد ارثنا الحضاري .

أيها السادة والسيدات ؛

إن الأيام الدراسية الخاصة ببحث موضوع «الثقافة واللامركزية» المنعقدة طبقا للتوصيات الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة في دورته الأخيرة، تجمع على صعيد واحد ممثلي الوزارات المعنية والمنتخبين والخبراء؛ والأمل معقود على هذا الجمع الكريم لبلورة خطة للتنسيق المستمر في مجال الثقافة وإيجاد سبل التقارب والتوافق للوصول الى رؤية مشتركة تحقق الغاية المرجوة والمطمح المنشود وتهييء الأرضية الصالحة للخطوات التي سيقبل عليها المغرب في إطار نظام الجهوية الذي قررنا الشروع في تطبيقه بدءا بأقاليمنا الجنوبية .

إن الرعاية التي مافتئنا نشمل بها الثقافة ومختلف فنونها منبثقة من حرصنا الدائم على المحافظة على المصادر المتنوعة والغنية للثقافة الوطنية عبر مختلف جهات المملكة، بصفتها من مقومات مسار حضارتنا وأركان هويتنا وأصالتنا وطموح شعبنا .

إن فنوننا الثقافية جديرة بكل تشجيع، كما أن العاملين والعاملات في هذا الحقل المشبع بروح الابتكار والإبداع أهل لكل رعاية وتكريم ومن شأن الإهتمام بالأوضاع الإجتماعية والمهنية لكل العاملين في ميدان الثقافة وفنونها، أن يوفر لهم الظروف الملائمة التي تساعد على العطاءات الجيدة وتهييء لهم المناخ السليم الضروري لكل عمل يقوم على الخلق والإبداع الفكري .

وهذه هي إحدى الغايات التي سعينا إلى تحقيقها عندما أعلنا في مثل هذا الشهر من العام الماضي في خطابنا الموجه إلى المناظرة الأولى حول المسرح الإحترافي المغربي عن قرارنا بتخصيص مبلغ واحد في المائة من ميزانية الجماعات المحلية لبناء المسارح ورعاية العاملين بها واحتضانهم . كما دعونا في الوقت نفسه الى تأسيس فرقتين مسرحيتين في كل جهة اقتصادية تتكفل الجماعات المحلية برعايتها ومدها بالوسائل اللازمة للقيام بدورها في أحسن الظروف والأحوال ونحن على يقين أن هذه الخطوات ستساهم في تطوير الفنون الثقافية وازدهارها وتشجيع المواهب التي تفتح اللامركزية الثقافية في وجهها آفاقا رحبة واسعة وجديدة .

كما تؤكد هذه الخطوات الدور الهام الذي أنطناه بالمجالس الجماعية لإنشاء المركبات الثقافية وإقامة البنيات الاساسية للمسارح، واحتضان الفنانين العاملين فيها . ومن المؤكد أن تعميق التفكير بين الأطراف المعنية بالفنون الثقافية في بلادنا لمعرفة وتحديد وسائل النهوض بهذا القطاع وتوفير أسباب ازدهاره وإشعاعه سيكون سندا لما دعونا إلى تحقيقه بالنسبة للقطاع المسرحي .

وفي هذا الصدد، أصدرنا تعليماتنا لتأسيس خلية للتنسيق بين وزارة الشؤون الثقافية والجماعات المحلية لتنمية وتطوير العمل الثقافي وتمكين اللامركزية الثقافية من القيام بدورها كاملا، وخلق قواعد التعاون بين مختلف الجماعات ومساندة ودعم الجماعات ذات الدخل المحدود لإنجاز مشاريعها

الثقافية، وذلك على أساس الانطلاق في مضمار العمل بروح وثابة بعيدا عن الطريق الروتينية التي نود أن نتخلص منها على كل المستويات، ضمانا لنجاح مسيرتنا نحو القرن الواحد والعشرين.

إن اختيار مدينة تطوان لانعقاد هذه الأيام الدراسية، يأتي في سياق العناية التي نوليها باستمرار للربوع الشمالية من مملكتنا السعيدة والتي تميزت في المدة الأخيرة بالإعلان عن البرنامج الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الهام الذي سينفذ في هذه المناطق الشمالية التي كانت دائما عبر الحقب والأزمان جسرا حضاريا، وساهمت بحظ وافر في إغناء التراث الثقافي والعمراني وصنع نسيج العبقرية المغربية بما أعطته وما أخذته من مقومات شكلت بنيات شعب أصيل في تفكيره وأخلاقه وطموحاته.

ومن ناحية أخرى، وفي نطاق اهتمامنا بتطور الثقافة والفنون والعناية التي نوليها للأقاليم الشمالية، أصدرنا أمرنا بإنشاء معهد للدراسات المسرحية في مدينة طنجة. ونظرا لموقعه الجغرافي في أقصى شمال المملكة وبجوار أوروبا وحوض البحر الابيض المتوسط، فإن هذا المعهد سيمكن بلادنا من الإستفادة من تجارب الأمم لخلق مسرح مغربي متميز منسجم مع أصالتنا وحضارتنا ومساير للتطورات التي يشهدها مجتمعنا ومتفتح على العوالم الخارجية.

إننا على يقين أن تعزيز القطاعات الثقافية سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي ومدها بالدعم المادي والمعنوي من شأنهما أن يوفرا لها الإمكانيات والظروف الملائمة لمزيد من العطاءات المثمرة التي مازلنا في حاجة إليها في مسيرتنا نحو التقدم والإزدهار الحضاري.

ثم إننا نأمل أن تتطور الإمكانات المالية المخصصة للشؤون الثقافية لترتفع تدريجيا إلى نسبة واحد في المائة من مجمل الإعتمادات الموضوعة لهذا النوع من النشاط الوطني، بما فيه المستوى المركزي للوزارة ومستوى الجماعات المحلية، وذلك لتمكين جميع المعنيين من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم وإنجاز أكبر ما يمكن من البرامج الضرورية لتحقيق نهضة ثقافية وطنية وجهوية متكاملة. ونأمل أن يساهم ذلك في الرفع من مستوى الخدمات الثقافية ويعود بالخير العميم على الحركة الإبداعية في بلادنا.

أيها السادة والسيدات.

إن مجالات التعاون بين الجماعات المحلية ووزارة الشؤون الثقافية والوزارات الأخرى المعنية، مجالات واسعة ومبشرة بالعطاءات الكثيرة ومن شأن هذا التعاون القائم على الحوار وتبادل الرأي والذي توضع بنيته الأساسية خلال الأيام الدراسية الحالية، أن يعطي الفعالية الكاملة للعمل المشترك والضمانة القوية لترشيد الإمكانيات والوسائل المتوفرة.

إن الأيام الدراسية التي نتمنى لها كامل النجاح، ستتوصل لا محالة إلى وضع اقتراحات ترمي إلى تعميق الرؤيا الحاضرة والمستقبلية لإيجاد قاعدة واضحة وفعالة للعمل الثقافي الجهوي، يزيد ثقافتنا الوطنية غنى وانتشارا وإشعاعا ويقوى وعي المواطنين بها لبلوغ درجة الرقى التي نطمح إليها جميعا.

وفقكم الله وسدد خطاكم وكلل أعمالكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3 ذو الحجة **1413** هـ موافق **25** ماي **1993**